الصباح الاقتصادية
12
العدد 2420 - السنة الثامنة
الإثنين 12 جمادى الآخرة 1437 - الموافق 21 مارس 2016
Monday 21 March 2016 - No.2420 - 8th Year

خلال فعاليات منتدى «حوكمة الشركات.. أهميتها ومتطلباتها وآفاقها المستقبلية»

الحجرف: تطبيق الحوكمة حجر الأساس لتطوير السوق الكويتي وتنميته

■ المبادرة والرغبة بالريادة هما المحركان الأساسيان لنمو النشاط الاقتصادي في الكويت

جانب من فعاليات المنتدى

نايف الحجرف

■ متطلبات البيئة الاستثمارية تتلخص في كفاءة التشريعات والقوانين وتوافقها مع المعايير الدولية

قال رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال الدكتور نايف الحجرف إن تطبيق قواعد الحوكمة أصبحت مطلبا أساسيا لأي سوق يطمح للانضمام إلى الأسواق الناشئة إضافة إلى أنها تعد حجر الأساس لتطوير سوق المال الكويتي والتنمية المنشودة له.

وأضاف الحجرف في كلمته خلال فعاليات منتدى (حوكمة الشركات.. أهميتها ومتطلباتها وآفاقها المستقبلية) ان تطوير سوق المال وتنميته لا يمكن ان يتحقق من دون تبني افضل الممارسات العالمية.

واوضح ان بيئة المال والأعمال في البلاد تتمتع بالحيوية والاستمرار في البحث عن الأفضل مضيفا أن اصدار الهيئة قواعد الحوكمة ضمن الكتاب الخامس عشر من كتب اللائحة التنفيذية يعد أحد أهم ركائز التطوير المنشود نحو تنمية مستدامة في الحوكمة وتطبيقاتها.

وذكر أن المنتدى يتزامن مع الخطوات التي أعلنتها الحكومة أخيرا بشأن الاصلاحات الاقتصادية المستحقه التي فرضتها الانخفاضات المستمرة لأسعار النفط والاختلالات الكبيرة في هيكلة الميزانية العامة للدولة.

وقال إن النشاط الاقتصادي ازدهر في الكويت مدعوما بإيرادات النفط ومبادرات القطاع الخاص وتبنيه لأفضل الممارسات عبر محطات كثيرة شهدت تأسيس الشركات المساهمة وتأسيس أول سوق لتداول الأسهم في المنطقة وتطور ليصبح سوق الكويت للأوراق المالية إضافة إلى تأسيس أول شركة للمقاصة.

وبين أن المبادرة والرغبة بالريادة هما المحركان الأساسيان لنمو النشاط الاقتصادي في الكويت قديما والذي شهد تبني أفضل الممارسات في بيئة المال والاعمال حتى وان لم تكن مفروضة انذاك بقانون أو قرار أو لائحة بل كان الدافع هو التطوير والنمو والذي كان عاملا مشتركا بين جميع مراحل سوق المال في الكويت.

وأضاف الحجرف أن الالتزام بقواعد الحوكمة وتطبيقاتها يعزز قدرة القطاع الخاص وشركاته للقيام بالدور المنشود والمساهمة الفاعلة في ترجمة ورقةالإصلاح الاقتصادي على أرض الواقع.

وذكر أن الآمال الكبيرة المعقودة على الدور الكبير والفاعل للقطاع الخاص في المرحلة القادمة «تتطلب منا جميعا الاستعداد الكامل فالوقت لا ينتظر ويمضي مسرعا الامر الذي يجعل التحدي كبيرا وغير مسبوق نحو تحقيق الإصلاحات المنشودة».

وقال إن دور هيئة أسواق المال يرتكز اليوم على تطوير سوق المال وتنميته وتعزيز الشفافية والعدالة والنزاهة بين جميع المتعاملين مشيرا إلى سعي الهيئة إلى تطوير منظومتها من خلال تبني أفضل الممارسات العالمية.

وأشار إلى أن الهيئة تؤمن بدور الشريك المطور والمقوم مؤكدا التطبيق السليم والعادل للقانون على الجميع بمسطرة واحدة لحماية السوق من التلاعب أيا كان مصدره وإيجاد بيئة استثمارية محفزة وجاذبة لرأس المال الوطني والأجنبي باعتبارها تمثل المدخل لأي إصلاح اقتصادي.

وأضاف الحجرف أن متطلبات البيئة الاستثمارية تتلخص في كفاءة التشريعات والقوانين وتوافقها مع المعايير الدولية مشيرا إلى أن الهيئة حرصت منذ إنشائها عام 2010 على تعزيز توجهات تفعيل دور القطاع الخاص عبر خصخصة سوق الكويت للأوراق المالية والذي يمثل اضافة مستحقة ومتطورة تعزز وتدعم بيئة الاستثمار في الكويت.

وأفاد الحجرف بأن منتدى (حوكمة الشركات) يعد بداية الحملة التوعوية التي ستطلقها هيئة أسواق المال في أبريل المقبل وموجهة بالدرجة الاولى الى مسؤولي المطابقة في الشركات والالتزام لدى الاشخاص المرخص لهم وتهدف إلى شرح نماذج الحوكمة والية استكمال بياناتها ومتطلبات تطبيقاتها المختلفة. وأضاف انه تم توزيع الشركات المعنية بذلك والبالغة 244 شركة إلى اربع مجموعات تضم كل واحدة منها 61 شركة على مدى يومين لكل مجموعة وذلك لضمان الفهم الكامل والسليم للمعايير والتقارير التي يجب اعدادها وتقديمها لهيئة أسواق المال.

وذكر أن هيئة أسواق المال ستمنح جائزة سنويا لأفضل عشرة تقارير حوكمة تقدم إليها من قبل الأشخاص المرخص لهم بهدف تعزيز ثقافة الحوكمة وتطبيقاتها السليمة والكاملة في سوق المال الكويتي.

ويسلط المنتدى الذي يستمر يوما واحدا الضوء على اهمية الحوكمة المرتقب تطبيقها في يونيو المقبل ومتطلبات تطبيقها بما يساهم في الوصول الى بيئة استثمارية جاذبة تمتلك مقومات الكفاءة والتنافسية والعدالة والشفافية بحضور نخبة من الخبراء المحليين والاقليميين والدوليين من المختصين بهذا الملف.

كما اكد عدد من الخبراء الاختصاصيين ضرورة تطبيق قواعد حوكمة الشركات بهدف الارتقاء بمستوى اداء الشركات وتعزيز قدراتها المالية وتطوير بيئة العمل وفق تنظيم يتسم بالعدالة والشفافية والتنافسية.

واكدوا خلال جلسات منتدى (حوكمة الشركات) أن تطبيق قواعد الحوكمة يوفر مناخا نقيا من الثقة والامان للمستثمرين ومن ثم يصبح لديهم دافع قوي للاكتتاب في الاصدارات الجديدة التي تطرحها الشركة بمختلف الادوات المالية ومن ثم فإن الشركة نستطيع أن توفر مصادر التمويل اللازمة بأقل تكلفة ممكنة. وقال المدير التنفيذي لمركز عمان للحوكمة والاستدامة حامد البوسعيدي إن نظرية الحوكمة تقوم على فصل الملكية عن الادارة وتجديد الادوار والصلاحيات من اجل تنظيم بيئة العمل بالمؤسسة فضلا عن الفصل بين التخطيط والاشراف والتنفيذ من أجل الرقابة والمحاسبة.

وأضاف البوسعيدي في الجلسة الأولى التي حملت عنوان (استعراض تجارب اقليمية ودولية ناجحة لحوكمة الشركات) ان آلية تطبيق ممارسات الحوكمة تقوم على مبدأي الالتزام التام أو المرونة مع وجود المبررات أو الاثنين معا مبينا أن ركائز الحوكمة الاساسية هي المسؤولية والمساءلة والعدالة والنزاهة.

وأوضح أن هناك حاجة ملحة لفصل الملكية عن الإدارة نظرا لكبر حجم الشركات وتعقيدات الاعمال والعمل خارج نطاق المنطقة وزيادة عدد الملاك والمساهمين والموظفين إضافة إلى التوجه العالمي والمتطلبات والمعايير الدولية. من جهته أكد الاستشاري والخبير الامريكي الدكتور سردار راسامورتي ضرورة تحمل الحكومات والشركات في تحمل المخاطر المشتركة.

واضاف سرداد في الجلسة الثانية للمنتدى التي حملت عنوان (الإطار العام لحوكمة الشركات واقعها وآفاق تطبيقاتها المستقبلية) أن دقة المعلومات والإفصاح عنها مهمة في الجانب المحاسبي لزيادة ثقة المستثمرين وحماية للمساهمين في أسواق الأوراق المالية.

بدوره قال استاذ القانون بجامعة الكويت الدكتور محمد الوسمي إن قانون رقم 7 لسنة 2010 الخاص بإنشاء هيئة أسواق المال هو أول التشريعات الإقتصادية التي تحكم البيئة الإقتصادية والتجارية والذي جاء متكاملا مع المتطلبات الإقتصادية الجديدة ويعزز ثقة المستثمرين محليا وخارجيا.

واضاف الوسمي في الجلسة الثالثة للمنتدى التي حملت عنوان (حوكمة الشركات.. متطلبات وآليات تطبيقاتها التشريعية والرقابية) أن الضوابط والعقوبات الواردة في القانون جاءت لإستكمال تطبيق قواعد الحوكمة والتي تعززت بقانون الشركات الكويتي رقم 1 لسنة 2016 الذي جاء لمواجهة التحديات المختلفة ولتحقيق التوازن الأمثل بين الشركات ومساهميها.

وذكر أن دور الجهات الحكومية والخاصة كهيئة أسواق المال ووزارة التجارة والبنك المركزي والمؤسسات التعليمية والجمعيات المهنية والشركات الخاصة هو ارساء قواعد ممارسات حوكمة الشركات وتطبيق آلياتها وتطبيق سياسة الافصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض استغلال للمعلومات الداخلية.

من جانبه قال الخبير بإدارة حوكمة الشركات بهيئة السوق المالي السعودي الوليد السناني إن الاطار العام لحوكمة الشركات يستهدف وضوح مهام ومسؤوليات مجلس الادارة وآلية عمل المجلس اضافة إلى آلية عمل لجان مجلس الادارة وكيفية تشكيلها وتحديد ادورها ومتابعة ادائها.

واضاف السناني في الجلسة الرابعة للمنتدى والتي حملت عنوان (فاعلية مجلس الادارة) تكون من خلال تخصيص الوقت الكافي للاضطلاع بالمهام والمسؤوليات وادارة اجتماعات المجلس ولجانه وعقد اجتماعات المجلس بشكل منتظم اضافة للتواصل مع الادارة التنفيذية.

من جهته قال المستشار المالي في هيئة الاوراق المالية والسلع في امارة أبو ظبي رامي النسور إن تطبيق الحوكمة له فوائد تعود بالنفع على المجتمع منها محاربة الفساد وتشجيع التنافس وزيادة الانتاجية والابتكار وتشجع قيام علاقات تتمتع بالشفافية بين اصحاب الاعمال والشركات وتزيد ثقة المتعاملين بالسوق وتجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية.

وأضاف النسور في الجلسة الخامسة والأخيرة للمنتدى والتي حملت عنوان (اساليب واسس التوعية بحوكمة الشركات) ان الحوكمة تسعى لتحسين اداء الشركات وتقليل كلفة رأس المال وتحسين سمعة الشركات وبناء علاقات قوية بين الاطراف ذات المصلحة وزيادة السيولة وتخفيف اثار المخاطر.

وسلط المنتدى الذي انتهت فعالياته اليوم الضوء على اهمية الحوكمة المرتقب تطبيقها في يونيو المقبل ومتطلبات تطبيقها بما يساهم في الوصول الى بيئة استثمارية جاذبة تمتلك مقومات الكفاءة والتنافسية والعدالة والشفافية بحضور نخبة من الخبراء المحليين والاقليميين والدوليين من المختصين بهذا الملف.

أكد أنها تتعرض لمعركة شرسة سلاحها التشكيك

العتيبي: غرفة التجارة تحتاج دماء جديدة هدفها الإصلاح

■ الكويت تحتاج قفزة تنموية تؤهلها لتكون مركزاً تجارياً عالمياً

بدر العتيبي

■ معالجة مشاريع الخصخصة والـ «بي.او.تي» والأراضي السكنية بوابة الحلول الاقتصادية

قال مرشح عضو غرفة تجارة وصناعة الكويت بدر عبدالمنعم العتيبي ان الغرفة تحتاج في الفترة المقبلة إلى ابناء يلتفون حولها ويعززون من دورها في شتى النواحي، خاصة بعد التشكيكات التي طالت دورها الاقتصادي خلال المرحلة الماضية وادخلتها في معركة شرسة، وعلى من يخوضها أن يكون على قدر كبير من المسؤولية والخبرة.

وأضاف خلال تصريح صحافي بمناسبة إعلانه خوض الإنتخابات الغرفة المقبلة ان الهدف من ترشحه يأتي انطلاقا من رغبته في مستقبل اقتصادي افضل للكويت، مؤكدا أن الهدف المرجو هو الدفع بالوضع الاقتصادي للأمام بصورة تجعله حرا، والعمل من اجل ان تتحول الكويت إلى مركز مالي وتجاري في المنطقة.

وبين ان الغرفة تحتاج إلى استراتيجية جديدة في عملها والى شفافية أكبر لكي تساعد بشكل فاعل في تنمية البلد وجلب مزيد من المستثمرين الأجانب، مشيرا إلى ان قلة الاستثمارات الأجنبية على ارض الكويت جانب سلبي يجب ان يتم العمل عليه بحرفية حتى تصبح الكويت دولة جاذبة للاستثمارات وليست طاردة لها.

ولفت الى انه بالرغم من ان دور الغرفة استشاري، لكن لها تأثيرها ايضا من خلال دعم القطاع الخاص والنهوض بنمو اقتصاد البلد، وكذلك العمل على الرقي بالقرارات التي تتبناها الغرفة.

وأشار إلى انه سيسعى بكل جد إلى تحقيق الأهداف التي يتطلع إليها القطاع الاقتصادي سواء فيما يتعلق بسوق المال ومشاريع الخصخصة والـ «بي.او.تي» وحل مشكلة الأراضي السكنية والقسائم الصناعية.

وطالب بالبعد عن سياسة استثارة العصبيات قائلا «ان من سيمثل الغرفة يجب ان يكون الأكفأ والأصلح، وقد أثبتت التجارب مرارا ان الشعب الكويتي لا تفرقه العصبية التي لا أساس لها وتآلفه والتفافه يكون من منطلق واحد هو حب الخير للوطن الغالي «الكويت».

وبين العتيبي ان ثقته هذه تنبع من إيمانه برغبة المصوتين في التغيير ومعرفتهم به وبتطلعاته وتوجهاته التنموية.

ولفت إلى ان من الأمور التي دعته إلى خوض هذه الانتخابات هو تدني مستوى اداء غرفة تجارة وصناعة الكويت في السنوات الأخيرة، وتجاهلها للكثير من مشاكل التجار والمصنعين، وذلك على الرغم من اهمية التجارة بالنسبة للكويت التي عرف أهلها التجارة منذ القدم والتي تستحوذ على فئة كبيرة من أصحاب رؤوس الأموال.

وأوضح ان غرفة تجارة وصناعة الكويت تعتبر من اقدم غرف المنطقة واعرقها، الا انها اصبحت خلال السنوات الأخيرة في مؤخرة تلك الغرف، وذلك على الرغم من ان الغرفة التجارية ما قامت وما نهضت الا بعد ان تعلمت من تجربة الغرفة الكويتية.

وأبدى خشيته من بعض المعوقات التي قد تواجه المرشحين المستقلين، مشيرا الى انه ولضمان إجراء انتخابات محايدة وشفافة، فإنه لابد من ان يتم إجراؤها تحت سمع وبصر وإشراف هيئة أو جهة محايدة.

وتابع: ان غرفة تجارة وصناعة الكويت تعتبر بمنزلة صرح مؤسسي كبير يضم تحت قبته جميع تجار ومصنعي وحرفيي الكويت، وأنا كتاجر اعتبر احد المنضمين تحت لواء هذا الصرح الكبير.

وأشار إلى ان «يد الله مع الجماعة»، دخولي للانتخابات جاء لتمثيل جميع الكويتيين والتجار وليس تمثيلا لقطاع معين.

وقال ان هناك بعض المشاكل التي مازالت بحاجة إلى حلول ناجحة وسريعة، ولا شك في ان من أهم المشاكل التي تواجهنا حاليا بالكويت هي مشكلة الغش التجاري خاصة في قطاع المواد الغذائية.

لذلك ومن هذا المنطلق فإننا سنطالب في حال فوزنا في هذه الانتخابات بضرورة وضع ضوابط فيما يتعلق بالمواد الغذائية، ومنها على سبيل المثال ضبط الاستيراد، وتحديد معايير ومواصفات دقيقة للجودة وللمواد الغذائية المستوردة والمصنعة، خاصة أن هذا الأمر يهم شريحة كبيرة من المواطنين والمقيمين.

واردف ان من بين المشاكل التي تعيشها الكويت حاليا والتي تعتبر في الوقت نفسه مشكلة عالمية، هي مشكلة ارتفاع الأسعار، لذا فإننا سنعمل على وضع ضوابط تتعلق بمنع احتكار الشركات ليبعض الأصناف وتعديل بعض القوانين التي ستساعد في خفض الأسعار والحفاظ على استقرارها.

مؤشرات البورصة تهبط في الجلسة الافتتاحية للأسبوع

استهل سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) تعاملات الاسبوع أمس الاحد على انخفاض بسبب الضغوطات البيعية التي طالت الاسهم التي تم التداول عليها (الرخيصة والتشغيلية) الامر الذي انعكس سلبا على اقفالات المؤشرات الرئيسية الثلاثة في المنطقة الحمراء.

واستمرت منهجية ومنوال الاداء العام بحالة من الترقب والافصاحات بين المتداولين في اتجاه الشركات التي لم تعلن بعد عن اداء الربع الاخير من العام الماضي حيث لم تعلن سوى 60 في المئة تقريبا من الشركات على الرغم من قرب انتهاء المهلة القانونية للافصاح و التي ستنتهي مع نهاية الشهر الجاري ومن بعدها ستتعرض الشركات التي لم تعلن عن بياناتها للايقاف وهو ما اقلق بعض المتعاملين.

وتركز النشاط في اجمالي محصلة مسار السوق حول شركات متدنية القيمة دون ال50 فلسا ومنها على سبيل المثال اسهم صفاة طاقة وكيبل تلفزيوني وكميك فيما احتلت قائمة الشركات الاكثر تداولا ناحية القيمة اسهم بنك الكويت الوطني واسهم شركة زين وادنك و(جي. اف.اتش.) وفي وقت اهتم البعض من المتعاملين بالاسهم الخاملة.

ومن الملاحظ في القيمة النقدية التي خرجت بها جلسة أمس ان استحوذت أسهم مكونات مؤشر (كويت 15) على ما يفوق ال 55 في المئة مقابل ما تم التداول عليه من بقية الأسهم على جميع القطاعات سواء كانت شعبية او متوسطة القيمة أو الريادية. وجريا على العادة في مثل هذا التوقيت (اي قبل انقضاء مهلة الافصاحات) فمازالت بعض الشائعات التي اطلقتها مجموعات مضاربية حول تأخير اعلانات بعض الشركات تلقي بظلالها على اوامر العديد من المتعاملين خاصة الصغار منهم حيث اتسمت تحركاتهم بالعشوائية.

يذكر أن المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) أغلق جلسة أمس منخفضا 2,9 نقطة ليصل عند مستوى 5259,12 نقطة في حين بلغت القيمة النقدية نحو 13,6 مليون دينار تمت عبر 3203 صفقة نقدية وكمية اسهم بلغت 183,008 مليون سهم.

«نزع الملكية» تقر المنفعة العامة لـ6 وحدات سكنية بمجمع الصوابر

أعلنت إدارة نزع الملكية إقرار المنفعة العامة لست وحدات سكنية بمجمع الصوابر بقيمة تقديرية بلغت نحو 1,53 مليون دينار كويتي.

وقال مدير الإدارة فهد الشعلة في تصريح صحافي إن المعاملات سوف تعرض على لجنة التثمين بعد النشر بالجريدة الرسمية لوضع التقدير الفعلي للاستملاك حسب الأسعار السائدة وقت تاريخ النشر.

وحول موقف الوحدات السكنية بمجمع الصوابر أفاد الشعلة بنزع ملكية 464 وحدة سكنية والغاء قرار تخصيص 22 وحدة مضيفا أن الإدارة خصصت 38 وحدة للمنتفعين بمشروع غرب الصليبخات وأن هناك أربع وحدات جاري استكمال إجراءات توثيقها.

ودعا أصحاب العقارات المنزوع ملكيتها مراجعة الإدارة مصطحبين معهم أصل وثائق التملك لاستكمال اجراءات نزع الملكية تمهيدا لنقل ملكية العقارات إلى الدولة مضيفا ان من لديه اعتراضا على الملكية عليه التوجه إلى إدارة نزع الملكية لاثبات حقه خلال شهر واحد من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية.